OPEN ACCESS

أ. د. التجاني عبد القادر حامد

رئيس التحرير ورئيس قسم العلوم الاجتماعية؛ مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر

افتتاحية العدد

يسرنا أن نقدم عدد النصف الأول من العام لمجلة تجسير، الذي يتضمن – من حيث المحتوى – ثمانية بحوث بينية بامتياز، أما من حيث الترتيب، فتتدرج البحوث من مجموعة نقدية تشتبك بصورة مباشرة مع مناهج العلوم الاجتماعية الغربية، إلى مجموعة أخرى تركز على علم الاقتصاد فتتناول التداخل والتفاعل بينه وبين العلوم الاجتماعية، إلى فئة ثالثة تركز على ذات التفاعل بين علم النفس والعلوم الطبيعية.

لم يعد كثير من الباحثين يرون أن مناهج العلوم الاجتماعية التي نشأت وتطورت في المجتمعات الغربية الحديثة هي مناهج كونية قابلة للتطبيق في مجتمعات أخرى، بقطع النظر عن خصوصياتها الثقافية والتاريخية. وفي هذا السياق، يقدم الأستاذ عبد الحليم مهورباشة بحثًا بعنوان "العلوم الاجتماعية في الجنوب: من هيمنة المركزية الغربية إلى التحرير المعرفي". تتضمن الورقة مقاربة نقدية للعلوم الاجتماعية الغربية، وتسعى إلى توضيح علاقة العلوم الاجتماعية في الجنوب بالظاهرة الاستعمارية ومشروع الحداثة الغربية، كما تسلط الضوء على المحاولات التي بذلها الباحثون في هذه الدول لتحريرها من هيمنة المركزية الغربية، مع الإشارة إلى طبيعة البدائل المعرفية التي قاموا بتطويرها. تعرض الورقة أربعة بدائل تنتمي إلى أربع ثقافات حضارية كبرى، وهي ثقافة أمريكا اللاتينية، والثقافة الآسيوية، والثقافة الإفريقية، والثقافة الإسلامية. يختتم الباحث ورقته بالدعوة الى التعاون بين الباحثين في دول الجنوب لتطوير مقاربات معرفية ونظرية تسهم في دراسة مجتمعات ما بعد الكولونيالية.

على أن التحرر من هيمنة النماذج الغربية ليس هو المشكلة المعرفية الوحيدة؛ إذ تطرح التطورات العلمية الهائلة التي تجرى في الغرب أمام أعيننا مشاكل أخلاقية شديدة التعقيد. فكيف يمكننا – مثلًا – تجسير الفجوة المعرفية بين الأخلاق المعيارية والمهنية؟ يطرح الأستاذ خالد قطب مجموعة أسئلة حول هذه القضية ويحاول الإجابة عليها في مقال بعنوان: "تجسير الفجوة المعرفية بين الأخلاق المعيارية والمهنية: مقاربة في الأخلاق المطبقة كمنهجية إرشادية". يشير الأستاذ خالد في هذا البحث إلى التطورات المتسارعة في مجال العلوم وتطبيقاتها التكنلوجية، وإلى الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تتحكم، بصور متعددة، في إنتاج هذه المعرفة وتطبيقاتها وتسويقها، من هذا المنطلق، يتساءل عمّا إذا كانت هذه التطورات قد أفرزت أو ستفرز مشكلات أخلاقية؟ وهل تستطيع القيم الأخلاقية المعيارية أن تتصدى لهذه المشكلات؟ سؤالان كبيران يدور حولهما هذا البحث. يرى الباحث أن هناك اهتمامًا متزايدًا بتجسير الفجوة بين الاخلاق المعيارية الصورية والأخلاق العملية التي يطبقها المهنيون كمنهجية إرشادية، إلا أن هذا الاهتمام وحده لا يكفي بحسب رؤية الباحث؛ إذ يتطلب الأمر إيجاد منهجية إرشادية عابرة للتخصصات وللوائح المهنية المحدودة، بما يتيح توطيد العلاقة بين المعارف النظرية التي ينتجها العقل الأخلاقي المعياري والمجتمع والممارسات المهنية. وفي خاتمة مقاله، يقترح الباحث مجموعة من المعايير الأخلاقية الموجّهة للمهنيين بهدف الربط بين المعارف النظرية المعيارية والممارسات المهنية وقيم المجتمع.

وعلى المنوال ذاته، يتصدى الأستاذ حسن مظفر الرزو لمسألة الربط بين العلوم الاجتماعية والمعالجات المحوسبة للنصوص، في بحثه المعنون: بـ"مقاربة مفاهيمية لتجسير العلاقة بين المعالجات المحوسبة الذكية والعلوم الاجتماعية: نموذج تطبيقي محوسب". يتساءل الباحث عمّا إذا كانت من الممكن معالجة النصوص بواسطة الحوسبة الذكية، وكيفية استثمار القدرات التي توفرها هذه المعالجات في تجسير العلاقة بين علم الاجتماع وسائر العلوم الإنسانية. ولأجل ذلك، اختار الباحث أحد المراجع الأساسية في علم الاجتماع لاستكشاف ما يحتويه من مادة معرفية، مؤكدًا في نهاية بحثه أن المعالجات المحوسبة لتحليل النص تمتلك قدرات فائقة على تفكيك النصوص وتحليلها وتبويبها، مع بيان العديد من خصائص النص، كالذخيرة اللغوية للمؤلف واصطلاحاته وشبكة المفاهيم الرئيسية التي يعتمد عليها، مما يقدم خدمة جليلة للقراء.

أما التداخل بين العلوم الطبيعية وعلم النفس، فيتناوله الأستاذ هشام الدمناتي في مساهمة بعنوان: "علم النفس والعلوم الطبيعية: قراءة إبستيمولوجية في مساهمة العلوم الطبيعية في تطوير علم النفس موضوعًا، ومنهجًا، وإطارًا نظريًّا". يسلط الضوء على إسهام العلوم الطبيعية في تطوير علم النفس من حيث الموضوع والمنهج، ابتداء من المقاربة الفيزيائية لدراسة الشعور كما ظهرت في أعمال وليام جيمس، مرورًا بتجارب ايفان بافلوف التي اعتمدت على المختبر في دراسة الظواهر النفسية، وانتهاءً إلى الدراسات المعاصرة التي تستند إلى تقنيات حديثة كتصوير الدماغ والجهاز العصبي، مقدمًا عددًا من الأمثلة التوضيحية التي تعكس عمق تلك المساهمة. ويؤكد الباحث في ثنايا بحثه وفي خاتمته، أن العلوم الطبيعية لم تُسهم في تطوير علم النفس فحسب، بل مكّنته أيضًا من دراسة الظاهرة الإنسانية بدرجة أعلى من الدقة، وأكسبته طابعًا علميًا خاصًا، رغم انتمائه إلى حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وفي مجموعة البحوث الاقتصادية، نطالع بحثًا بعنوان: "الاقتصاد وعلم الاجتماع: بناء جسور من أجل سياسة عادلة وفعالة"، يطرح فيه الأستاذ رايس فضيل سؤالًا محوريًا حول كيفية بناء جسور بين الاقتصاد وعلم الاجتماع بما يضمن سياسات اقتصادية أكثر عدالة وفعالية، ويتساءل عن طبيعة المقاربات التي تتيح تكامل التحليل الاقتصادي والاجتماعي. يندرج هذا البحث ضمن الجهود الرامية إلى إعادة دمج الاقتصاد في منظومة العلوم الاجتماعية، بغية الإحاطة بتأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على الظواهر الاقتصادية. ويخلص الأستاذ فضيل في خاتمة بحثه إلى أن بناء جسور بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية لا يمثل مجرد خيار أكاديمي، بل ضرورة معرفية ومجتمعية ملحّة لتعزيز العدالة الاجتماعية.

وحيث إن العلاقة بين علمي الاقتصاد والأنثروبولوجيا أصبحت مثار اهتمام الباحثين وصنّاع القرار السياسي لعلاقتها الوثيقة بفهم وتطوير المجتمعات، فقد تناول الأستاذ أبو بكر الهادي المنظور الأنثروبولوجي في دراسة النشاط الاقتصادي داخل المجتمع السوداني. استعرض الباحث تجربة البحث الأنثروبولوجي في السودان بمختلف مدارسه، مركزًا على نقاط الاختلاف والتلاقي بين علمَي الاقتصاد والأنثروبولوجيا، مؤكدًا أنه لا يمكن فهم النظام الاقتصادي في المجتمع السوداني – أو غيره – دون مراعاة النظم الأخرى المترابطة، كالنظم الدينية والسياسية

والاجتماعية. كما لا يمكن تجاهل الثقافة ودورها المحوري في تشكيل النشاط الاقتصادي لذلك المجتمع.

في السياق ذاته، يناقش الباحثان أفنان الملك وأكرم التميمي – في بحثهما عن "النماذج الاقتصادية والدين الاسلامي: تقييم نقدي للمقاربات الاختزالية" (بالإنجليزية) – مسألة توظيف النماذج الاقتصادية الحديثة في دراسة مبادئ النظام الإسلامي. فهذه المجهودات – على أهميتها – تقصر عن تقديم فهم متكامل للدين الإسلامي؛ بل ولا تقدم في نظر الباحثين سوى مقاربات اختزالية تفرغ الدين من محتواه الروحي.

وتحت عنوان "تأثير الانتماءات الأولية على العنف المنظم: مقاربات بينية"، ينظر الباحث عبد الله جلال الدين في ظاهرة تحوّل الانتماءات الإثنية والجهوية من مجرّد التعبير عن الهوية المحلية إلى عوامل تفكيك للوحدة الوطنية في الدولة الحديثة، بحيث تغدو هذه الانتماءات عوازل اجتماعية وسياسية تقوض التماسك الوطني. ويرى الباحث أن إعادة إنتاج الانتماءات القبلية كمراكز قوى موازية يُضعف مفهوم الانتماء الوطني الشامل، مؤكدًا في خاتمة بحثه أن ظاهرة "قبلية الدولة" تُعد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الإفريقية والشرق أوسطية في العصر الحديث.

ويتضمّن هذا العدد – كما جرت العادة – بابًا لترجمة مقالات بينية نعدّها ذات أهمية خاصة للباحث العربي المهتم بموضوع التجسير، بالإضافة إلى بابٍ ثانٍ لمراجعة الكتب، وآخر لتقارير الأنشطة والفعاليات التي يضطلع بها مركز ابن خلدون. ولا يسعنا، إزاء هذه المادة العلمية الثرية، إلا أن نتقدّم بالشكر للأساتذة الباحثين، وللأساتذة الذين أسهموا في تقييم مواد هذا العدد، ولفريق دار نشر جامعة قطر على جهودهم القيّمة ومساعدتهم التي لا تنقطع.

للاقتباس: حامد، التجاني عبد القادر. "افتتاحية العدد"،**مجلة تجسير لدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية البينية**، المجلد السابع، العدد 1 (2025)، ص5-7. https://doi.org/10.29117/tis.2025.0201

© 2025، حامد، الجهة المرخص لها: مجلة تجسير، دار نشر جامعة قطر. نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف. https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0